GA 24

WHC/23/24.GA/8

باريس، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

الأصل: إنجليزي

unesco
اتفاقية التراث العالمي

منظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة

الدورة الرابعة والعشرون للجمعية العامة للدول
الأطراف في اتفاقية صون
التراث الثقافي والطبيعي العالمي

باريس، مقر اليونسكو

22-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت:

تحديث وثيقة سياسة العمل الخاص بالمناخ للتراث العالمي

الملخص

تُقدم هذه الوثيقة وفقاً للمقرر GA 11 23 والذي أسست الجمعية العامة بموجبه فريق عمل مفتوح العضوية للدول الأطراف في الاتفاقية في دورتها الثالثة والعشرين (اليونسكو، 2021)، وهو الفريق المكلف بتنقيح ووضع النسخة النهائية لوثيقة السياسات بشأن العمل المناخي من أجل التراث العالمي بالإضافة إلى مقترحات من أجل التنفيذ الفعلي لتلك الوثيقة ليتم النظر فيها خلال الدورة الرابعة والعشرون للجمعية العامة للدول الأطراف. وتعرض هذه الوثيقة نتائج الفريق العامل مفتوح العضوية.

وينبغي قراءة هذه الوثيقة بالاقتران مع الوثيقة WHC/23/24.GA/INF.8.

مشروع قرار رقم: GA 8 24، انظر القسم ثالثاً.

I. الخلفية

1. أصبح تغير المناخ أحد أهم التهديدات التي تواجه التراث العالمي، ومن المحتمل أن يؤثر على القيمة العالمية الاستثنائية لممتلكات التراث العالمي. وتم لفت انتباه لجنة التراث العالمي (التي يشار إليها فيما بعد اختصاراً باسم "اللجنة") إلى هذه القضية في عام 2005، مما قاد إلى اعتماد وثيقة سياسات في عام 2007 بشأن آثار تغير المناخ على ممتلكات التراث العالمي (والتي يُشار إليها فيما بعد باسم "وثيقة السياسات") من قبل الجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي.

2. وإدراكاً منها أن المعرفة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره قد زادت بشكل كبير على المستوى العالمي على مدى السنوات العشر الماضية، طلبت لجنة التراث العالمي في دورتها الأربعين (اسطنبول/اليونسكو، 2016)، إجراء مراجعة دورية وتحديث لوثيقة السياسات لإتاحة أحدث المعرفة والتقنية حول هذا الموضوع لتوجيه قرارات وإجراءات مجتمع التراث العالمي (القرار **40 COM 7**).

3. في دورتها الرابعة والأربعين الموسعة (فوتشو/عبر الإنترنت، 2021)، أقرت اللجنة وثيقة السياسات المحدثة بشأن العمل المناخي من أجل التراث العالمي (القرار **40 COM 7**)، والتي تم وضعها من خلال عملية استمرت عامين مع مشاورة واسعة النطاق عبر الإنترنت لجميع المشاركين من الأطراف المعنية في الاتفاقية والعديد من اجتماعات الفريق الاستشاري الفني للخبراء الدوليين الذين حددتهم الدول الأطراف من خلال المجموعات الانتخابية التابعة لليونسكو. وطلبت اللجنة أيضاً أن يقوم مركز التراث العالمي التابع لليونسكو، بالتشاور مع الهيئات الاستشارية، بمراجعة وثيقة السياسات من خلال دمج وجهات النظر التي تم التعبير عنها والتعديلات المقدمة خلال الدورة الرابعة والأربعين الموسعة، والتشاور مع أعضاء اللجنة. كما طلبت اللجنة من مركز التراث العالمي تشكيل فريق من الخبراء في مجال علوم المناخ والتراث (انظر الفقرة 6 أدناه). وفضلاً عن ذلك، طلبت اللجنة إحالة مسودة وثيقة السياسات المحدثة لمراجعتها واعتمادها في الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة المزمع انعقادها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

4. في أعقاب قرار اللجنة، قدمت الدول الأطراف الأعضاء في اللجنة معطيات ومقترحات ملموسة بشأن النقاط الثلاث المحددة التي أثيرت في القرار **44 COM 7C**، والتي تم إدماجها وإظهارها في الوثيقة WHC/21/23.GA/INF.11 في ضوء قرارها بعرضها على الجمعية العمومية.

5. في دورتها الثالثة والعشرين (اليونسكو، 2021)، أحاطت الجمعية العامة علماً بمشروع وثيقة السياسات المحدثة بشأن العمل المناخي من أجل التراث العالمي، على النحو الذي أقرته اللجنة، وقررت تأسيس فريق عمل مفتوح العضوية من الدول الأطراف والذي تم تكليفه بوضع النسخة النهائية من وثيقة السياسات، مع أخذ القرار **44 COM 7C** بعين الاعتبار، بالإضافة إلى المقترحات الخاصة بتنفيذه بشكل فعلي (المقرر **23 GA 11**). وطلبت الجمعية العامة أيضاً تقديم هذه النسخة النهائية من وثيقة السياسات للنظر فيها بحلول دورتها الرابعة والعشرين في عام 2023. علاوة على ذلك، أوصت الجمعية العامة بعقد اجتماع لفريق الخبراء الذي طلبته اللجنة (انظر الفقرة 4 أعلاه) ومنحه صلاحية النظر في التنقيحات المدخلة على وثيقة السياسات والمسائل المتعلقة بالسياسات التي لم يتم حلها، وتقديم تقرير إلى الفريق العامل المفتوح العضوية لتقديم الأساس اللازم لإثراء جهودها لأخذ وثيقة السياسات بعين الاعتبار والمقترحات المقدمة لتنفيذها.

6. انعقدت اجتماع هذا الفريق من الخبراء، الذي نظمه مركز التراث العالمي التابع لليونسكو، بمساعدة الهيئات الاستشارية، عبر الإنترنت، في الفترة من 30 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2022، وكانت السيدة Abena WHITE (من سانت فنسنت وجزر غرينادين) مقررة له. وقام الخبراء، الذين حددتهم الدول الأطراف من خلال المجموعات الانتخابية التابعة لليونسكو، بمراجعة وثيقة السياسات قسماً بعد قسم، وتمت مناقشة مسائل السياسة التي لم يتم حلها من خلال مناقشة مفتوحة. وبناءً على ذلك، قدم فريق الخبراء تقريراً عن عمله إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في 6 أيلول/سبتمبر 2022.

7. وقد تم تسهيل عمل كل من فريق الخبراء والفريق العامل المفتوح العضوية بفضل الدعم السخي الذي قدمته الدول الأطراف أستراليا وأذربيجان ومملكة هولندا.

II. ملخص عمل الفريق العامل المفتوح العضوية

8. كان مكتب الفريق العامل المفتوح العضوية يتألف من سعادة السيدة Yvette SYLLA، سفيرة جمهورية مدغشقر لدى اليونسكو ومندوبتها الدائمة لدى المنظمة آنذاك والتي كانت تشغل منصب رئيسة للفريق، وأستراليا وكولومبيا ولبنان وبولندا نواب الرئيس، والسيدة Barbara ENGELS (ألمانيا) كمقررة. ونظراً لعدم تواجد سعادة السيدة SYLLA (التي عينتها حكومتها في منصب وزاري)، اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2023، ترأست اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية السيدة Carolina DIAZ ACOSTA، الوزيرة المفوضة والقائمة بالأعمال في الوفد الدائم لكولومبيا إلى اليونسكو.

9. عقد الفريق العامل المفتوح العضوية ثمانية اجتماعات مع مشاركته في ذات الوقت في العروض التقديمية التي عقدها *من خلال الحضور المباشر* في مقر اليونسكو وعبر الإنترنت. في 22 آذار/مارس 2022، اعتمد أعضاء الفريق العامل المفتوح العضوية منهجية عملهم والنتائج المتوقعة، واتفقوا على جدول زمني مفصل. وبالتالي عُقدت الاجتماعات في 16 أيلول/سبتمبر و23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وكذلك في 31 كانون الثاني/يناير و21 آذار/مارس و3 أيار/مايو و18

تموز/يوليو و3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بحضور 77 دولة طرفاً في المتوسط في كل اجتماع، و135 مشاركاً نشطاً (من خلال *الحضور المباشر* وعبر الإنترنت)، بالإضافة إلى 265 اتصالاً من خلال البث الشبكي.

10. وكما قرر المشاركون في الفريق العامل المفتوح العضوية، ركزت الاجتماعات على استعراض نص مشروع وثيقة السياسات المحدثة، والعمل على النسخة الموحدة المنبثقة عن فريق الخبراء، والتركيز فقط على الفقرات المفتوحة للمناقشة، والتي واعتبر فريق الخبراء أن لها آثاراً كبيرة ومرتقبة على وثيقة السياسات وقدم بشأنها توصيات محددة. وفضلاً عن ذلك، فإن معظم الفقرات المقترحة في مسودة وثيقة السياسات المحدثة لم تخضع للتعديلات أثناء فحصها أمام لجنة التراث العالمي، واعتبرها كلا من فريق الخبراء والفريق العامل المفتوح العضوية وثيقة الصلة بحكم *الواقع*.

11. واستناداً إلى ما سبق وبالنظر إلى اختصاص الفريق العامل المفتوح العضوية، وباعتبار أن أغلبية نصوص وثيقة السياسات قد تم اعتبارها وثيقة الصلة، فقد وافق الفريق على أساليب العمل التي ركزت مناقشاته على وضع الصيغة النهائية لنصوص الفقرات التي خضعت لتوصيات فريق الخبراء. قرر الفريق العامل أيضاً جمع أي تعديلات أخرى قد اقترحها وأي شواغل أثارها في التقرير النهائي للرئيس، كجزء من العمل المقدم من الفريق العامل لكنها لن تنعكس في النص النهائي لوثيقة السياسات (انظر الجزء "باء" أدناه).

12. وأخيراً وليس آخراً، على الرغم من المناقشات المستفيضة التي دارت خلال الاجتماعات الثمانية للفريق العامل المفتوح العضوية بسبب المناقشات شديدة الثراء التي جرت في كل اجتماع، لم يتمكن الفريق العامل المفتوح العضوية من مناقشة المقترحات بشكل كامل وتطويرها من أجل التنفيذ الفعال لوثيقة السياسات المحدثة بشأن العمل المناخي من أجل التراث العالمي. و"كموضوع يدعو إلى التأمل"، قدمت أستراليا الدولة الطرف ورقة غير رسمية بشأن هذه المسألة إلى أعضاء الفريق العامل المفتوح العضوية. علاوة على ذلك، أشارت الأمانة إلى تدابير التنفيذ العديدة التي اعتمدتها لجنة التراث العالمي بالفعل في دورتها الرابعة والأربعين الموسعة (فوتشو/عبر الإنترنت، 2021) في القرار **44 COM 7C**.

A. النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها في وثيقة السياسات

13. ناقش الفريق العامل المفتوح العضوية بعض النقاط الرئيسية باستفاضة خلال اجتماعاته. وتتعلق إحدى هذه النقاط بالطريقة المناسبة للإشارة إلى المبادئ الواردة في **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ** (UNFCCC) وفي **اتفاق باريس المعتمد بموجب الاتفاقية**. وتم الإقرار بأن العمل المتعلق بإدارة آثار تغير المناخ على التراث العالمي سيتم تنفيذه من باب الإقرار بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس المعتمدين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومركزيتهما في المناقشات الدولية المتعلقة بالمناخ. ومع ذلك، وبما أن المناقشات الجارية في إطار اتفاقية التراث العالمي لا تتمتع بصلاحية مراجعة أو إعادة صياغة التزامات الدول والتزاماتها بموجب الإطار الدولي لتغير المناخ، فقد جرت مناقشات مطولة بشأن مواءمة وثيقة السياسات، وهي نص غير ملزم، مع الاتفاقيات والأطر الدولية الأخرى المتعلقة بتغير المناخ، كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وكان الهدف هو تجنب أي تفسير خاطئ والالتزام بنطاق اتفاقية التراث العالمي. وفي هذا الصدد، اتفق أعضاء الفريق العامل المفتوح العضوية بالإجماع على أنه لا ينبغي تأويل أي نص ورد في وثيقة السياسات الماثلة على أنه تفسير لأي من مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[1]، واتفاق باريس المعتمد بموجبها، وذلك بما يتوافق مع المادة 18 من إعلان اليونسكو للمبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ لعام 2017.

14. أسهب فريق العمل أيضاً في مناقشة إدراج الإشارات إلى مبدأ **المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة (CBDR-RC)**، والموضع المناسب للإشارة إليه في وثيقة السياسات. وبينما رغب بعض الأعضاء في إدراج هذا المبدأ في عدة فقرات في وثيقة السياسات، حيثما أمكن، فقد ارتأى آخرون أن هذه الإشارة يجب أن تقتصر على فقرة واحدة فقط، إن وجدت. ونظراً لصعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه النقطة الجوهرية، تم تنظيم اجتماعات غير رسمية لمواصلة مناقشة هذه المسألة وإيجاد طريقة توافقية لدمج مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة والقدرات ذات الصلة في وثيقة السياسات.

15. وأشار المشاركون أيضاً إلى ضرورة الإشارة إلى **النهج التحوطي** في وثيقة السياسات. وقد أيد عدد كبير من المشاركين إدراج مثل هذه الإشارة عملاً بالاقتراح الذي قدمه فريق الخبراء. وقد حظيت هذه الفكرة بدعم قوي من قبل بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أشارت إلى إعلان اليونسكو للمبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ لعام 2017، والذي تم فيه وضع النهج التحوطي كأحد المبادئ[2]. ومع ذلك، فقد تم الإعراب عن آراء متباينة حول مدى ملاءمة الإشارة إلى *"النهج التحوطي"* ، ولكن تم التوصل إلى توافق في الآراء على الإشارة إليه، بشرط أن يكون هذا المبدأ التوجيهي بمثابة تشجيع للنظر في اعتماد هذا النهج، وليس طلبا جازماً، وأن مثل هذا النهج التوجيهي، وأن يركز النهج على ممتلكات التراث العالمي.

16. تناول المشاركون أيضاً إدراج مبدأ **المساهمات المحددة وطنياً**. وطلب بعض الأعضاء استبدال الإشارة إلى مبدأ المساهمات المحددة وطنياً بإشارة أكثر عمومية إلى التزاماتهم تماشياً مع اتفاق باريس. ومع ذلك، أعرب العديد من الأعضاء عن رغبتهم

[1] **انظر** https://www.unesco.org/en/ethics-science-technology/climate-change

[2] انظر المادة 3 من إعلان اليونسكو للمبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ لعام 2017.

في توضيح أن التدابير التي ستعتمدها الدول الأطراف فيما يتعلق بتغير المناخ يجب أن تتماشى مع مساهماتها المحددة وطنياً، بالإضافة إلى دمج أطر التخفيف الشاملة في مساهماتها المحددة وطنياً.

17. وخلال اجتماعات الفريق العامل، ناقش أيضاً إدراج مبادئ أخرى من **الاتفاقيات والأطر الدولية المتعلقة بتغير المناخ** في وثيقة السياسات، مع ضمان أخذها في الاعتبار في سياق اتفاقية التراث العالمي وأنها لن تضيف أي التزامات أخرى إلى الدول الأطراف ولا أي تفسيرات إضافية.

18. وناقش المشاركون إمكانية إدراج بعض نتائج تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (**IPCC**) في وثيقة السياسات، وإذا كان الأمر كذلك، إما من خلال إشارات غير مباشرة أو من خلال اقتباسات دقيقة، لا سيما فيما يتعلق بتركيزات الغازات الدفيئة (GHG) غير المسبوقة في الغلاف الجوي، والتي كان الحل الوسط الذي احتفظ به الفريق العامل بشأنها هو الإشارة إلى الانبعاثات البشرية المنشأ وإضافة حاشية تتضمن تعريف "*الانبعاثات البشرية المنشأ*"، على النحو المحدد من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها لعام 2018 عن الاحتباس الحراري بمقدار 1.5 درجة مئوية. كان استخدام "*الحياد الكربوني*" أو "*الحياد المناخي*" أيضاً موضوعاً لمناقشات مطولة قادت الفريق العامل في ختامها إلى استخدام مصطلح "*الحياد الكربوني*"، مع إضافة تعريف "*الحياد المناخي*" في المسرد (انظر الفقرة 22 أدناه).

19. وكان مستوى تنفيذ وثيقة السياسات أيضا موضوعاً للمناقشة. واتفق المشاركون على ذكر المستوى الوطني والمحلي ومستوى الموقع، لكن آخرين أعربوا عن صعوبات في إدراج أي إشارات إلى المستوى الدولي. ومع ذلك، اتبعت المجموعة توصية فريق الخبراء بالإبقاء على الإشارة إلى المستوى الدولي في كثير من الحالات من أجل ضمان التنفيذ الأكثر شمولاً لوثيقة السياسات. وخلال الاجتماعات، تم التأكيد أيضاً على ضرورة فهم وثيقة السياسات ضمن السياق الدولي لاتفاقية التراث العالمي.

20. وناقش الفريق العامل بإسهاب آفاق تغير المناخ. وبالنظر إلى أنه لا ينبغي لمجموعة العمل أن تقدم أي توقعات تتجاوز نطاق وثيقة السياسات، فلم يتفق بعض المشاركين على الإطار الزمني لتأثيرات تغير المناخ على الممتلكات وأوصوا بحذف أي أهداف محددة زمنياً. كما شكك المشاركون في مدى يقين التهديدات المتعلقة بتغير المناخ على القيمة العالمية الاستثنائية للممتلكات، فقاموا بإشراك الأعضاء الآخرين لتكرار الأدلة العلمية على مثل هذه التهديدات. وأعرب الأعضاء الآخرون عن ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة قبل نهاية العقد، كما أكدوا على ظهور أدلة متزايدة على أن تغير المناخ يؤثر بالفعل على القيمة العالمية الاستثنائية لممتلكات التراث العالمي. ومع ذلك، قرر الفريق العامل دمج قائمة من الأمثلة على المخاطر الحالية ومشكلات التعرض لآثار التغير المناخي ونقاط الضعف كمخاطر تغير المناخ على ممتلكات التراث العالمي في الحاشية السفلية.

21. وأوصي أيضاً بإدراج مصطلحيّ "*تعبئة الموارد*" و"*نقل التكنولوجيا*"، إلى جانب القدرات المؤسسية، والحوكمة المتعددة المستويات، والتغيرات في السلوك البشري وأنماط الحياة، كجزء من الظروف التمكينية التي تدعم جدوى خيارات التكيف والتخفيف، والتي يمكنها تسريع التحولات النظامية وتوسيع نطاقها.

22. تدارس الفريق العامل أيضاً تعريف المصطلحات الفنية المتعلقة بتغير المناخ الواردة في وثيقة السياسات، وفي ضرورة إدراج مسرد مستمد من أحدث التعاريف، وفقاً لتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعامي 2022 و2023. وقرر الفريق العامل أنه بما أن المسرد يتضمن تعريفات للمصطلحات والمفاهيم مثل مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة" و"المساهمات المحددة وطنياً"، التي لم تخضع لمفاوضات الدول أو اعتمادها رسمياً، فلا ينبغي إدراج هذا المسرد كمرفق لوثيقة السياسات التي تم اعتمادها، وإنما ينبغي بدلاً من ذلك إتاحتها على الموقع الإلكتروني لمركز التراث العالمي كمورد منفصل.

B. المسائل المطروحة على فقرات غير مفتوحة للنقاش

23. رغم أهمية تجنب الفريق العامل تجاوز نطاق صلاحيته والتركيز بشكل صارم على الفقرات المفتوحة للمناقشة، قرر المشاركون خلال الاجتماعات الأولى التركيز على استعراض الفقرات التي حددها فريق الخبراء وفي التوصيات، وقدم عدد قليل من الأعضاء تعديلات على فقرات لم تكن مفتوحة للمناقشة. وفي حين أوصى البعض منهم فقط بإدخال تعديلات طفيفة على الصياغة، اقترح آخرون إدخال تعديلات جوهرية أو حتى حذف الفقرات بالكامل. وكما ذكر أعلاه، قرر الفريق العامل عدم إدراج هذه التعديلات في وثيقة السياسات بل جمع المخاوف التي تثيرها في التقرير النهائي للرئيس، كجزء من العمل المقدم من الفريق العامل ولكن لم تنعكس في النص النهائي لوثيقة السياسات.

24. تهدف معظم التعديلات المقترحة على الفقرات غير المفتوحة للمناقشة إلى تحسين مواءمة وثيقة السياسات بشأن العمل المناخي للتراث العالمي مع الاتفاقيات الدولية الأخرى، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، من أجل التذكير بالمبادئ المنصوص عليها. وكان الهدف أيضاً هو تحسين العمل في أوجه التآزر بين هذه النصوص المختلفة وليس بشكل منعزل، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة، والتخفيف، والتكيف، وانبعاثات غازات الدفيئة، والتمويل والحوكمة. وأشار الأعضاء الذين اقترحوا مثل هذه التعديلات إلى أن اللغة/المصطلحات المستخدمة في اتفاق باريس كانت في معظم الأحيان مشروطة مسبقاً بجوانب أخرى ولا يمكن استخدامها جزئياً في وثيقة السياسات. وكان من رأيهم أنه ينبغي بالتالي تكرار هذه اللغة والمصطلحات بالكامل في وثيقة السياسات أو حذفها من الفقرات حتى لا تخطئ وثيقة السياسات في الاقتباس أو تتعارض بأي شكل من الأشكال مع اتفاق باريس.

25. وكما كان الحال بالنسبة للفقرات المفتوحة، تهدف بعض التعديلات إلى إزالة الإشارات إلى أطر زمنية محددة أو أهداف زمنية (على سبيل المثال، 2023، بحلول منتصف القرن، وما إلى ذلك) في الفقرات غير المفتوحة للمناقشة. وكان هذا هو الحال بشكل ملحوظ بالنسبة لتلك المستمدة من تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

26. وفيما يتعلق بمستوى تنفيذ وثيقة السياسات، فقد أثير اقتراح لإزالة جميع الإشارات إلى المستوى الدولي من الفقرات غير المفتوحة للمناقشة. وكان الحال كذلك أيضاً بالنسبة للفقرات المفتوحة للمناقشة، ولكن الفريق كان يؤيد الإبقاء على هذا المستوى.

27. وقامت تعديلات أخرى بإزالة الإشارات إلى "*الكربون*" بشكل منهجي. وفي عدة مناسبات، تم اقتراح حذف الإشارات إلى "*تخفيضات انبعاثات غازات الدفيئة*"، أو بالأحرى تناولها باسم "*إدارة انبعاثات غازات الدفيئة*". وكمثال آخر، تم اقتراح استبدال عبارة "*البدائل منخفضة الكربون*" بعبارة "*بدائل منخفضة الانبعاثات*" حيث اقترحت بعض الدول النظر في انبعاثات غازات الدفيئة ككل وليس من خلال منظور مكثف يركز على الكربون، الأمر الذي لن يوفر الصورة الشاملة.

28. تم اقتراح حذف الحاجة إلى الالتزام بضمانات بيئية واجتماعية صارمة، والنظر في ديمومة تخزين الكربون لحماية المواقع الطبيعية والمختلطة كوسيلة للمساهمة بشكل كبير في التخفيف من آثار المناخ، وذلك بموجب تعديل.

29. وعلى الرغم من أن الفريق العامل قد تدارس بالفعل هذه المسألة في فقرة مفتوحة، فقد تم اقتراح حذف جميع الإشارات إلى "*أصحاب الحقوق*" في الفقرات غير المفتوحة للمناقشة. وبما أن مصطلح "*أصحاب الحقوق*" مذكور عدة مرات في *المبادئ التوجيهية التنفيذية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي*، فقد وافق الفريق العامل على الاحتفاظ بكل من "*الأطراف المعنية*" و"*أصحاب الحقوق*" في التراث العالمي، واتفق بعد ذلك على ضرورة ضمان الاتساق عبر وثيقة السياسات بخصوص هذه الصياغة.

30. وتهدف بعض التعديلات أيضاً إلى إزالة الإشارات إلى "*حوكمة المناخ*"، واستبدالها بالمصطلحات الأكثر عمومية "*التصدي للتحديات المتعلقة بتغير المناخ*". وتطبيقاً لنفس المبدأ، تم اقتراح حذف فقرة تحدد إدارة المناخ وأهدافها والأطراف المعنية فيها، للإبقاء فقط على إشارة مرجعية إلى إعلان اليونسكو للمبادئ الأخلاقية لعام 2017 فيما يتعلق بالمناخ.

31. وقد تم تناول معظم الشواغل المتعلقة بالفقرات غير المفتوحة للمناقشة في النص الذي تم اعتماده بالإجماع في الفقرات التي تم فتحها للمناقشة. والجدير بالذكر أن هذا النص يتعلق بالصياغة المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالإضافة إلى إدراج نص من المادة 18 من إعلان اليونسكو للمبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ لعام 2017.

32. وأخيرا، تمت التوصية بإزالة الإشارات إلى "*نقل وحشد التمويل*"، كما وردت في وثيقة السياسات، لأنها لا تتماشى بشكل كامل مع مصطلحات اتفاق باريس في هذا الصدد. وتضمن ذلك فقرة توضح بالتفصيل كيف أن نقل وحشد التمويل من بين الشروط التمكينية الضرورية لتعزيز العمل المناخي للممتلكات، مثل الاستثمار في البنية التحتية للتخفيف والتكيف. كما تم اقتراح حذف الإشارات إلى التوسيع الكبير المحتمل للاستثمارات من أجل التحولات السريعة والبعيدة المدى في العديد من القطاعات المرتبطة بالتراث.

III. مشروع المقرر

مشروع قرار رقم: 24 GA 8

إن الجمعية العامة،

1. *وقد درست* الوثيقتين WHC/23/24.GA/8 و WHC/23/24.GA/INF.8،
2. *وإذ تذكر* بامقرر **23 GA 11** المعتمد في دورته الثالثة والعشرين (اليونسكو، 2021)،
3. *وإذ تشير أيضًا* إلى المقررات **7 COM 40** و**7 COM 41** و**7 COM 42** و**7.2 COM 43** و**7C COM 44** و**7.1 COM 45**، المعتمدة على التوالي في الدورة الأربعين (اسطنبول/اليونسكو، 2016)، والحادية والأربعين (كراكوف، 2017)، والثانية والأربعين (المنامة ، 2018)، والثالثة والأربعين (باكو، 2019)، والدورة الرابعة والأربعين الموسعة (فوتشو/عبر الإنترنت، 2021) والدورة الخامسة والأربعين الموسعة (الرياض، 2023) للجنة التراث العالمي،
4. *تشكر* سعادة السيدة Yvette Sylla (مدغشقر) باعتبارها الرئيسة المنتخبة للفريق العامل المفتوح العضوية الذي أسسته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين (اليونسكو، 2021)، والسيدة Carolina Diaz Acosta (كولومبيا) لقيادتها المشهودة في رئاسة اجتماعات الفريق المفتوح العضوية الفريق العامل، أستراليا وكولومبيا ولبنان وبولندا نواباً للرئيس، والسيدة Barbara Engels (ألمانيا) مقررة، وجميع أعضاء الفريق العامل على العمل المنجز،

5. *وإذ تشكر أيضاً الدول الأطراف في أستراليا وأذربيجان ومملكة هولندا على دعمها المالي السخي لعملية تحديث "وثيقة السياسات بشأن آثار تغير المناخ على ممتلكات التراث العالمي" لعام 2007، وتعرب عن امتنانها لجميع الأطراف المعنية في اتفاقية التراث العالمي التي ساهمت في هذه العملية،*

6. *وتلحظ المناقشات الثرية التي جرت خلال الاجتماعات الثمانية لفريق العمل المفتوح العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين (اليونسكو، 2021) وكلفت بمراجعة نسخته النهائية وتطويرها مع مراعاة المقرر **44 COM 7C**، وكذلك المقترحات المقدمة لتنفيذه بشكل فعال،*

7. *وتؤكد أنه، بما يتوافق مع المادة 18 من إعلان اليونسكو للمبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ لعام 2017، لا ينبغي تأويل أي نص ورد في وثيقة السياسات غير الملزمة هذه على أنه تفسير لأي من مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ التغيير (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) واتفاق باريس المعتمد بموجبها،*

8. *وتعتمد "وثيقة السياسات بشأن العمل المناخي من أجل التراث العالمي" لعام 2023، على النحو الذي أوصى به بتوافق الآراء الفريق العامل مفتوح العضوية والوارد في الوثيقة WHC/23/24.GA/INF.8؛*

9. *وتشجع الدول الأطراف ومركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية ومراكز الفئة 2 ذات الصلة بالتراث العالمي على نشر "وثيقة السياسات بشأن العمل المناخي للتراث العالمي" على نطاق واسع من خلال الوسائل المناسبة لمجتمع التراث العالمي والجمهور الأوسع، بما في ذلك في اللغات المحلية، وتعزيز تنفيذها؛*

10. *وتشير إلى طلبات لجنة التراث العالمي، فيما يتعلق بتنفيذ وثيقة السياسات، الموجهة إلى مركز التراث العالمي بالاشتراك مع الهيئات الاستشارية، وفي حدود الموارد المتاحة، من أجل:*

   a) *وضع مقترحات موسعة لإجراء تغييرات محددة على المبادئ التوجيهية التشغيلية اللازمة لترجمة مبادئ وثيقة السياسات هذه إلى إجراءات تشغيلية فعلية، وتطوير مبادرات التعليم وبناء القدرات لتمكين تنفيذ وثيقة السياسات هذه على نطاق واسع،*

   b) *النظر في إعداد وثيقة توجيهية لتسهيل التنفيذ الفعال ودعم الإجراءات والأهداف والغايات الواردة في وثيقة السياسات الماثلة، والتي يمكن أن تشمل مؤشرات وأدوات قياس لقياس التقدم المحرز ورفع التقارير بشأنه نحو تحقيق أهداف العمل المناخي للتراث العالمي،*

   شريطة أن يتم تنفيذ ما ورد أعلاه بالتشاور مع الدول الأطراف؛

11. *وتدعو الدول الأطراف إلى دعم الأنشطة المذكورة أعلاه من خلال التمويل من خارج الميزانية؛*

12. *وتوصي بأن تقوم الدول الأطراف وجميع الأطراف المعنية في الاتفاقية بدمج إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في سياسات وخطط عمل الاستعداد للمخاطر، من أجل حماية القيمة العالمية الاستثنائية لجميع ممتلكات التراث العالمي، بما يتماشى مع "وثيقة السياسات بشأن العمل المناخي من أجل التراث العالمي"؛*

13. *وتوصي أيضاً بأن تقوم مراكز الفئة 2 ذات الصلة بالتراث العالمي وكراسي اليونسكو بإعطاء الأولوية للقضايا المتعلقة بتنفيذ "وثيقة السياسات المتعلقة بالعمل المناخي للتراث العالمي" ضمن مبادراتها في مجال بناء القدرات والبحث؛*

14. *وتطلب إلى مركز التراث العالمي أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والعشرين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة السياسات والأحكام المذكورة أعلاه.*